

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٧٠١٠

الأربعاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيد بليس
	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	باكستان السيد مسعود خان
	توغو السيد ميو
	جمهورية كوريا السيد كيم سوك
	رواندا السيد مانزي
	الصين السيد وانغ مين
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لو كاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2013/420)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/420)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن شامباس، الممثل الخاص المشترك لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/420، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد شامباس.

السيد شامباس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لعرض تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2013/420). يسلم التقرير الضوء على التقدم المحرز في جهودنا المشتركة المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور والتحديات التي نواجهها على هذا الدرب، ويستعرض الفرص الممكنة.

وعلى النحو المفصل في التقرير، ولفت انتباهنا بشدة نتيجة الأحداث المأساوية الأخيرة، فإن الحالة الأمنية في دارفور

لا تزال متقلبة. منذ بداية العام، لم يؤد الاقتتال بين حكومة السودان والحركات غير الموقعة، من ناحية، ومن ناحية أخرى الاشتباكات بين الجماعات العرقية وداخل الجماعة العرقية نفسها، إلى خسائر في الأرواح فحسب، بل وإلى حالة من التشريد طويل الأمد والتشتت الاجتماعي والاقتصادي وفقد الممتلكات للسكان المدنيين الذين وقعوا ضحية لتبادل إطلاق النار. وعلى الرغم من أنه لا يبدو أن السكان المدنيين استهدفوا عمدا، لا يزال التأثير الرئيسي لهذه الأحداث على المدنيين هو التشريد والإصابة والوفاة.

والتصاعد المطرد في أعمال العنف بين الجماعات العرقية في جميع أنحاء ولايات دارفور في النصف الأول من عام ٢٠١٣ مصدر للقلق الشديد. إن الاقتتال بين الجماعات العرقية وداخل الجماعة العرقية نفسها بين قبيلتي بني حسين والأباله/شمال الرزبقات في شمال دارفور، وبين قبيلتي السلامات والمسيرية والسلامات والتعايشة في وسط وجنوب دارفور، والبرقد والزغاوة في شمال دارفور، والقمر وبني هلبة في جنوب دارفور يعكس التوترات المتزايدة بشأن الوصول إلى الأراضي والمياه والموارد المعدنية والسيطرة عليها. ويعني زيادة التسلح وانتشار الأسلحة فيما بين السكان المدنيين في دارفور، يرافقه تدهور في الأوضاع الإنسانية للمجتمعات المضيفة والمشردين داخليا، أن العنف بين الجماعات العرقية أدى في الواقع إلى أعمال قتل وإصابة وتشريد أكثر مما خلفه القتال بين الحكومة والأطراف غير الموقعة في عام ٢٠١٣.

ولا تزال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تناشد بقوة جميع أطراف تلك النزاعات بين الطوائف العرقية وأطراف المجتمع المدني الفاعلة ذات الصلة الدخول في حوار بغية معالجة الأسباب الجذرية للاشتباكات ووضع رؤية مشتركة لتسويتها. كما أن العملية المختلطة، بالترادف مع السلطات الحكومية، دعمت أنشطة الوساطة

في التحقيق في جريمة الحرب تلك وتقديم الجناة إلى العدالة. واجتمعت مع كبار موظفي الحكومة لإقناعهم باستعداد البعثة للتعاون مع أي عملية مثل تلك، وهذا الأسبوع أبلغنا المدعي العام لجرائم الحرب في دار فور بأن مكتبه فتح تحقيقا في الكمين الذي نصب لأفرادنا. وتعرب البعثة عن عميق تعازيها لأسر من جادوا بأرواحهم ومن أصيبوا من أفرادنا والحكومة تزانيا وشعبها. ونحن بطبيعة الحال نقدر تقديرا عميقا لإعراب عن مشاعر التعازي والمشاعر المماثلة من مجلس الأمن ومن فرادى الدول الاعضاء.

وطرحت أسئلة عن قوام القوات وفعاليتها في ضوء الهجمات الأخيرة على أفراد العملية المختلطة، بما في ذلك الحادث الذي وقع في خور أبشي. وغني عن القول، في البيئة الحالية، إن التكوين المناسب لقوات العملية المختلطة وشرطتها وقوامها ووضعها أمور أساسية لتنفيذ الولاية. وأعتقد أن العملية المختلطة لديها أعداد القوات لتنفيذ الولاية. والمطلوب هو تحسين التدريب والمعدات والمزيد من المرونة في إطار انتشارنا الحالي. ويعمل مقر العملية المختلطة مع وحداتنا للقوات العسكرية والشرطة لإجراء عملية تقييم فصلية للتهديدات وإبداء المرونة لإعادة انتشار أفرادنا في نطاق منطقة مسؤولية البعثة بغية معالجة دواعي القلق الجديدة والناشئة.

وفي ذلك الصدد، أرحب بالأنباء التي تفيد بأن عمليات إعادة انتشار القوات ستمدد الآن من فترة ستة أشهر إلى عام، مما يسمح للبعثة بالاستفادة من الأفراد الأكثر اطلاعا على الظروف في الميدان. وبالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، تعمل البعثة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لمعالجة وتحسين المسائل المتعلقة بالتدريب قبل النشر والمسائل المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات. ومن شأن الحصول على مروحية تكتيكية لأغراض المطاردة الحثيثة أن يوفر رادعا إضافيا للأكمنة.

المحلية للسيطرة على النزاعات المجتمعية وإفساح المجال أمام تحقيق المصالحة والتعايش السلمي.

وإزاء تلك الخلفية لتزايد أعمال العنف والتهديدات الناجمة للسكان، لا تزال العملية المختلطة تبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين. ويشمل ذلك تقديم الدعم اللوجستي والفني لجهود الوساطة المحلية ومساعدة جهود الحكومة الرامية إلى إنهاء أعمال العنف والإجلاء الطبي للمصابين وزيادة أعمال الدوريات في الأماكن المتأثرة وأنشطة التوعية مع السلطات المحلية والحركات غير الموقعة على الاتفاقات والقيام بالإبلاغ والرصد والتقييم بشأن المسائل المتعلقة بالاعتداءات على حقوق الإنسان وأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس وحماية الأطفال.

وفي حالة الاشتباكات التي اندلعت في السريف بشمال دار فور وحولها، أنشأت العملية المختلطة قاعدة مؤقتة للعمليات وهي تقوم حاليا بترفيدها لحماية السكان من الهجمات المسلحة وتسهيل إيصال فريق الأمم المتحدة القطري للمعونة الإنسانية في حالات الطوارئ بطريقة مأمونة. وحيثما يوجد تركيز للأشخاص المشردين حديثا حول مخيماتنا، كما حصل في الآونة الأخيرة في لبدو ومهاجرية، تقدم العملية المختلطة المساعدة الإنسانية الأولية، مثل المياه والغذاء، من مواردنا الذاتية، بالإضافة إلى كفالة توفير الأمن للمشردين.

وفي الأشهر الأربعة الماضية، تعرضت القوات العسكرية للعملية المختلطة لهجوم من عناصر مسلحة مجهولة في أربع مناسبات. وكانت آخر تلك المناسبات في ١٣ تموز/يوليه، حينما تعرضت دورية روتينية من موقع فريق خور أبشي في جنوب دار فور للهجوم بين خور أبشي وميناواشي. وفي إطلاق النار قتل سبعة من حفظة السلام التزانيين وأصيب ١٧ من أفراد البعثة الآخرين. ويستمر إجراء تحقيق داخلي. ونحن في أسرة العملية المختلطة نعول على حكومة السودان

ولا تزال العملية المختلطة تقدم الدعم الفني واللوجستي لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية لدار فور، بما في ذلك بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. ونعمل بشكل وثيق على نحو خاص مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأيضاً مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيره من الشركاء.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، انضم فصيل لحركة العدل والمساواة بقيادة محمد بشر إلى عملية السلام، ووافق على وقف أعمال القتال وتفاوض بنجاح لدخوله في وثيقة الدوحة. ومن دواعي أسفنا الشديد أن محمد بشر وعدة قادة آخرين للمجموعة، الذين كانوا في طريقهم من الدوحة إلى الخرطوم لبدء تنفيذ اتفاق السلام، قتلوا على يد عناصر حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل في بامينا، بتشاد. واعتبر ذلك اعتداء على عملية السلام من المحتمل أن يلحق ضرراً بالغاً بتقدم العملية. وبالرغم من ذلك، تعهدت القيادة الجديدة لحركة العدل والمساواة - فصيل بشر بمواصلة السير في عملية الدوحة للسلام. ومرة أخرى طلبت لجنة متابعة التنفيذ المنصوص عليها في الوثيقة من غير الموقعين على الوثيقة التخلي عن العمل المسلح والتمسك بالحوار مع الحكومة صوب التوصل إلى تسوية سلمية للتراع على أساس وثيقة الدوحة.

ودفعنا القتل المأساوي لمحمد بشر إلى إعادة تقييم الاتجاه الحالي لجهود الوساطة. واليوم، لا تزال عملية السلام غير مكتملة بدون إدماج الحركات المسلحة الرئيسية مثل جيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل.

وفي محادثات مع القادة الإقليميين، وعلى وجه التحديد الرؤساء موسفيني، رئيس أوغندا، وكيكويي، رئيس تنزانيا، وديبي إتنو، رئيس تشاد التي استهدفت إقناع الأطراف غير الموقعة على الاتفاق بالتخلي عن العنف والحضور إلى طاولة المفاوضات مع حكومة السودان من دون شروط مسبقة،

وإذ ندخل العام العاشر للتراع في دار فور، فإن من الواضح أن الحل الوحيد للتراع سيكون حلاً سياسياً. وذلك بيان يستحق التكرار مراراً لا تحصى. وتمثل وثيقة الدوحة للسلام في دار فور أكثر مسار عملي نحو تحقيق السلام المستدام والتنمية لسكان دار فور. وواصلت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة العمل نحو تنفيذ الاتفاق، وإن كان بخطى بطيئة على نحو غير مقبول.

واستكمل إنشاء الهيئات المختلفة في إطار السلطة الإقليمية لدار فور في كانون الثاني/يناير، ميلاد مجلس السلطة الذي يعتبر المؤسسة الرئيسية الأخيرة للحكومة. وسددت حكومة السودان للسلطة الدفعة الأخيرة من الأموال، التي بلغت ١٧٠ مليون جنيه، لإعادة الإعمار والتنمية. وأجرت بعثة التقييم المشتركة لدار فور، التي استكملت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تقييماً لاحتياجات التعافي الاقتصادي والتنمية وأعدت الاستراتيجية الإنمائية لدار فور باعتبارها إطاراً لبلوغ تلك الغايات.

وتم التأكيد في مؤتمر الدوحة للمانحين الذي عقد في نيسان/أبريل على الدعم الدولي لعملية السلام ولوثيقة الدوحة على وجه الخصوص، ومع الإعراب عن دواعي القلق حيال تباطؤ خطى تنفيذ الوثيقة، لا تزال القيود المفروضة على إمكانية الوصول وانعدام الأمن تشكل تهديداً رئيسياً لتلك المساعي.

ويتعين علينا أن نؤكد على أن معدل التنفيذ ظل بطيئاً تماماً، لا سيما في مجال وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية. ومن شأن الوفاء بالتعهدات التي قدمت في مؤتمر المانحين بطريقة حسنة التوقيت أن يساعد على تغيير الديناميكيات في الميدان، إذ أن المشاريع المزمع تنفيذها في إطار الاستراتيجية الإنمائية لدار فور تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المتأثرين بالتراع وهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتحقيق السلام.

السيد عثمان (السودان): سيدتي الرئيسة، أود في مستهل بياني أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، كما أرجو أن أتقدم بالشكر للسيد محمد بن شيباس، المبعوث الخاص للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، على الإحاطة الإعلامية التي تقدم بها مستعرضا فيها تقرير الأمين العام الأخير بشأن دارفور (S/2013/420) الذي تتزامن مداولتنا حوله مع مشاورات المجلس بشأن مشروع القرار الخاص بتجديد ولاية بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونتطلع إلى أن يكون قرارا موضوعيا متوازنا يسهم في دفع مسيرة السلام والاستقرار واستكمال تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور.

لقد أكد التقرير المعروض عليكم أن هناك تقدما في تطبيق وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وإن كان ذلك التقدم متأخرا عن الجدول الزمني. ولكن تظل الحقيقة هي أن تنفيذ الوثيقة ماضٍ إلى الأمام بخطى وثيقة. وكما تعلمون فإن الاستراتيجية الإنمائية لدارفور، التي استندت إلى التقييم الذي أجرته بعثة التقييم المشتركة أكدت أن الاحتياجات الفعلية للتمويل تبلغ ٧,٢ بليون دولار، بينما بلغ إجمالي ما تعهد به المانحون في مؤتمر الدوحة ٣,٦ بليون دولار، الأمر الذي انعكس على تنفيذ استراتيجية التنمية والتعافي والانتعاش، وفقا لما نصت عليه وثيقة الدوحة. ولذلك، نشتم مناشدة الأمين العام للمانحين على النحو الوارد في الفقرة ٧٣ من التقرير.

لقد سرد التقرير المعروض عليكم في سياق حماية المدنيين سلسلة من المواجهات القبلية التي وقعت في وسط وشرق وشمال دارفور، وما ترتب على ذلك من ازدياد ملحوظ في أعداد النازحين مقارنة بما كان عليه الحال في العامين الماضيين. وفي هذا الصدد، لا بد من أن نؤكد على حقيقة هامة مؤداها أن المصادمات القبلية كلها تدور حول الموارد الطبيعية والتنافس على الموارد المائية، والمرعى والمعادن. وكما أوضحنا في بياناتنا السابقة فهذا هو أحد الأسباب الجذرية للتزاع في دارفور،

ورؤساء الدول الثلاثة هؤلاء أقروا بأن الوقت مؤات لمحادثات سلام جامعة وشاملة. وهذه المحادثات بين الحركات الرئيسية غير الموقعة على الاتفاق والوساطة بمثابة منتدى يمكنها من خلاله أن تعرب فيه عن شواغلها وأن تواصل بناء الثقة مع الوسطاء. ونأمل أن يُفضي ذلك إلى محادثات رسمية مع حكومة السودان.

أود أن أكرر بأن هذا العام يصادف العام العاشر على اندلاع الصراع في دارفور. وبينما تم إحراز تقدم كبير طيلة تلك السنوات لتخفيض أعداد الإصابات التي كانت كبيرة في المرحلة الأولى وتصميم عملية سلام، لا يزال يتعين فعل الكثير. ولا بد من تشجيع ودعم وحماية أطراف الصراع التي سارت بشجاعة على درب التسوية السلمية. إن إعراب حكومة السودان عن نيتها في الدخول في حوار سياسي شامل مع كل المجموعات غير الموقعة على الاتفاق من دون استثناء أمر جدير بالثناء، ولا بد من التشجيع على الحوار لاقتراح إطار عمل محدد للوفاء بذلك التعهد. أما الذين لا يزالون مصرين على موقفهم، فينبغي إقناعهم بالموافقة على البدء بمحادثات السلام مع حكومة السودان من دون شروط. ولكي يحدث ذلك، من الضرورة المطلقة الاستمرار في دعم المجلس ومشاركته.

ولا يمكن الانتصار في ذلك الصراع بقوة السلاح، بل لا يمكن حله إلا من خلال حوار سياسي يشمل الجميع ويعالج المظالم المشروعة لشعب دارفور وهيئة الظروف المناسبة لإقامة الحكم الصالح وسيادة القانون والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية.

في الختام، أعرب عن تقديري لمجلس الأمن على الاستمرار في دعمه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل السودان.

نشير إلى أهمية أن تضطلع البعثة بدورها في الدفاع عن نفسها بصورة فاعلة حتى لا تصبح هدفا سهلا للمجموعات المتمردة التي تريد إعاقة عملية السلام وترسل رسائل سلبية بأن هنالك عدم استقرار في الإقليم.

نشيد بالجهود المقدرة التي يقوم بها السيد محمد بين شباس على صعيد العملية السياسية وبمساعي الرامية إلى إلحاق الحركات الرافضة للسلام بالعملية السياسية. ولكننا نؤكد على أهمية دعم المجتمع الدولي لهذه الجهود من خلال توجيه رسائل واضحة إلى قادة تلك الحركات. كما نؤكد على أهمية دور دول المنطقة في انجاح هذه الجهود من خلال عدم تقديم أي دعم أو إيواء لقادة الحركات الرافضة للسلام. وبلغت بإحدى هذه الدول الجراة في الأسبوع الماضي درجة انتقاد مقررات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور، مثلما فعل عبد الواحد محمد نور مؤخرًا، الذي انتقد مقررات مجلس السلم والأمن الأفريقي، مما يعني عدم تعاونه ورفضه لعملية السلام بأكملها.

وختامًا، نؤكد مجددًا حرص حكومة السودان وعزمها القوي على تحقيق التسوية السياسية الشاملة للتراع في دارفور واستكمال عملية السلام والاستقرار عبر جهود الاتحاد الأفريقي وجهود السيد المبعوث المشترك ووثيقة الدوحة للسلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

مما يؤكد حاجة الإقليم إلى مشروعات تنمية لتوفير الموارد المشار إليها وكيفية الاستفادة منها.

نشير في هذا السياق، إلى الجهد الكبير الذي تبذله الحكومة المركزية بالتنسيق مع سلطة دارفور الإقليمية لعقد مؤتمر التعايش السلمي بين القبائل، وتسوية الخلافات من دون تمييز قبلي. هذا بالإضافة إلى الجهود المقدرة التي تقوم بها الحكومات الولائية في دارفور. وقد أشار التقرير المعروض عليكم في الفقرة ٢٤ إلى الجهود الدؤوبة التي بذلتها ولاية جنوب دارفور لتسوية النزاع بين قبيلتي الغمر والبني هلبة.

إن حكومة السودان تُدين وبأقوى العبارات الهجمات التي تعرضت لها بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي كان آخرها ذلك الهجوم البربري الذي راح ضحيته ٧ من جنود حفظ السلام من تنزانيا الشقيقة. ومن هذا المنبر نحدد الإعراب عن تعازينا لحكومة تنزانيا الشقيقة ولأسر الضحايا، كما نحدد عزمنا على ملاحقة منفذي الهجوم وتقديمهم للعدالة.

قبل ساعتين كنت أتحدث مع المدعي العام لمحكمة دارفور الخاصة الذي نقل إلي ما مفاده أنه في تنسيق تام مع جميع السلطات الخاصة بالبعثة على الأرض، لإلقاء القبض على منفذي ذلك الهجوم البربري. ولكننا نؤكد أيضًا على أهمية تعاون البعثة وتنسيقها مع السلطات المحلية في دارفور من أجل ضمان سلامة أفراد البعثة وتحركاتها.

أرجو أنؤكد أمامكم اليوم، أن حرصنا على التنسيق لا يعني أننا نريد تقييد حركة البعثة أبدا. بل العكس فإننا أكثر حرصًا على ضمان الأمن والسلامة لأعضاء البعثة. وكذلك